

المنظر المرئي للمدينة المصرية

فلسفة وسياسات تحقيق الأفضل

د. حسام محمد كامل أبو الفتوح¹ د. خالد محمد صلاح الدين²

بحث منشور بمجلة البحوث الهندسية لكلية الهندسة بالمطرية - جامعة حلوان.

Paper published in ERJ, Helwan University,
Vol. 109, pp. A75-A93, February 2007, Cairo.

1- ملخص:

في إطار التوجه العام لمصر نحو إعادة صياغة المنظر المرئي لعمران مدنها ورفع مستوى الزوق العام تأتي الحاجة إلى مناقشة فلسفة وسياسات تحقيق ملامح الحالة الأفضل لمنظر المدينة بصفة عامة. ذلك من حيث محاولة مراجعة عدة مبادئ فلسفية وتنموية بغية أن يسهما معا في توجيه عملية الإرتقاء بالمنظر المرئي للمدينة المصرية. ويعتمد الحديث في هذه الورقة على مضمون مناهج الحالة الأفضل للمدينة عند كل من أفلاطون وتوماس مور وربط ذلك بمفاهيم سياسات التنمية المتعارف عليها في الوقت الراهن، ثم مناقشة فلسفة وسياسات تحقيق الحالة الأفضل. وتتركز الورقة على ثلاثة محاور هم: ملامح الحالة الأفضل لتأكيد هوية وثقافة المجتمع المصري، ملامح الحالة الأفضل لمنظر الثروات المعمارية والعمرانية بالمدينة، ولامح الحالة الأفضل لإدارة تنسيق المنظر المرئي للمدينة. ثم تتطرق الورقة بعد ذلك إلى تقييم حالة مدينة جديدة مثل العاشر من رمضان بالمقارنة بحالة مماثلة من المدن الجديدة في فرنسا.

2- هدف البحث:

تهدف هذه الورقة إلى التعرف على الأسس الفلسفية لصياغة سياسات التوجيه والتحكم في ملامح المنظر المرئي للمدن المصرية مستعيناً بمفاهيم التنمية وإدارة العمران.

¹ - قسم العمارة، كلية الفنون الجميلة - جامعة المنيا: Email: fotouh@mail.com

² - قسم العمارة، كلية الهندسة والتكنولوجيا بالمطرية - جامعة حلوان

3- خلفية التنظير:

إن الحديث عن مستقبل المنظر المرئي للمدينة المصرية، قد يجعل المرء يدرك في أول الأمر أنه قد وقع في فخ الحديث عن غير المنظور *Uncertainty* - الذى من الممكن أن يعنى نوع من الخيال عند جمهور المتحفظين . فقراءة ما ليس بواقع يقع في حيز الإحتمالات *Probabilities*. والاحتمال في حد ذاته إجتهد مؤقت يزول بزوال السبب. فهو ليس بنظرية مستدامه *Sustainable theory* يتفق عليها جموع الباحثين والمنظرين الذين ينتمون إلى المدرسة الواقعية في التفكير - من حيث إثبات السبب قبل إثبات النتيجة. فمنهج صياغة الإحتمالات يعد فقط نوع من الإستقصاء عن أيسر السبل للإبحار في الظلام. ومن ثم بات لنا أن نتحدث عن ملامح الحالة الأفضل في ظل الإمكانيات المتاحة وعن المدخل إلى تحقيقها، معبراً عن الرغبة في التغيير إلى الأفضل. وتعريف معنى "الأفضل" يدعونا إلى مراجعة مناهج الفلاسفة الأقدمين، مثل منهج السير تومس مور في كتاب "المدينة الفاضلة"³ *Utopia* ومنهج أفلاطون في كتاب "الجمهورية"⁴ *Republic* وإن كان هذين العاملين الرائدتين لم يتعرضا إلى نقد المنظر المرئي للجانب المادى من المدينة بقدر نقد الجانب غير المادى فيها، من حيث ثقافة المجتمع ومستوى كفاءة وفاعلية نظم إدارته. في غالب الأمر أنهم لم يتحدثوا عن إعادة تنسيق المنظر المرئي للمدن موضوع حديثهم ربما بسبب أنهم كانوا راضين إلى حد كبير عن منظر عمران تلك المدن ولم يروا فيهم أى نقص أو قصور. تومس مور كان شديد الإعجاب بتنسيق عمران المدينة موضوع حديثه. ما يهمنى في هذا النهج هو ما لخصه وليم أوزجالس⁵ *William Uzgalis* في مقالته عن اتجاه مدرسة "تحقيق الأفضل" إلى إن محور هذا التفكير هو "الحالة التي تجعل كل أفراد المجتمع ينعمون بالعيش في وضع أفضل يحقق لهم الرخاء على قدر إمكاناتهم." في إطار ما نحن بصددده في هذا الورقة نشير هنا فقط إلى عملية "التغير إلى الأفضل" في شكل المنظر المرئي لكل عناصر المحتوى المادى للمدينة المصرية. ونعني بالمنظر هنا بالصورة العامة المدركة للمدينة أو أجزاء منها - والتي تتضمن عناصر منظومة الطابع العمراني *Physical character* على حد تصنيف سيد التونى⁶. إلى جانب عناصر الصورة البصرية *Image elements* على حد تصنيف كيفن لينش⁷. وإن كان علم الفلسفة في حد ذاته - وحوارات تحقيق الأفضل على حد قول سقراط - يعطى المبحر في ثناياه مفتاحاً ذهبياً للدخول في حيز الإدراك الواعى لملامح الأفضل *Utopian model*⁸ لنظام

³ - (Thomas More, Utopia, 1516 AD).

⁴ - (Plato, the Republic, 330 BC).

⁵ - William Uzgalis, 1997: "One central feature of utopian thinking is the attempt to articulate a better possible state than the one we live in. Both state and better are ambiguous. The utopian state is better than the one in which we live in that it specifies conditions which allow all the members of a community, and not just some small group, to live under conditions which will allow them to flourish -- to live up to their potential."

⁶ - (سيد التونى ، الطابع العمراني والمعماري لمناطق التعمير الجديدة، 1983، تتضمن عناصر الطابع العمراني كل من: خط البناء - خط القطاع أو البروفيل - خط السماء - نسبة السد إلى المفتوح - ومستوى الرسائل البصرية - معالجة أسطح الواجهات والطرز - ومعالجة النهايات والأركان - إلخ).

⁷ - (Kevin Lynch, The view from the road, 1964, the image elements are: district, edges, land marks, nodes, and paths).

⁸ - (William Uzgalis, 1997, Socrates at the beginning of the conversation with Thrasymachus in Book I of the Republic announces that they are pursuing gold or something more important than gold, they are inquiring into the best way for a person to live).

المدينة. فإنه في إطار ما نحن بصددده فهو يخص الوقع المرئي في المدينة المصرية، يكون هذا الواقع لم يتحقق فيه رفاهية المنظر المرئي *welfare of vista(s)* التي تخص سماته المنشودة أو الرفاهية الحسية التي تعبر عن مستوى العائد الإجتماعي *Personal or social utility*، أى سعادة الفرد الناتجة عن إدراك السمات الإيجابية الكامنه في ذلك المنظر المرئي. ذلك كمثل إدراك حالة الحركة والنغم الكامنة في مضمون المنظر أو الصورة المرئية على حد قول ليوناردو دافنشى⁹. وكلاهما من الممكن أن يندرج تحت مسمى "رفاهية الحاله المرئية في المدينة" والتي من الممكن أن تعنى تعظيم مستوى سعادة المجتمع عند إدراك جمال المنظر المرئي لعمران مدينتهم. حتى إن إختلفت الإتجاهات المعمارية المستعملة في صياغة هذا المنظر فإنهم دائما يجب أن يتحدثوا بالنيابة (أو معبرين عن) عن ثقافة وأيديولوجية *Ideology* هذا المجتمع بمفهومها المعاصر ويؤكدون هويته في عصر العولمة *Globalization*.

إن تم إفتراض جدلا أن فقر المنظر المرئي عكس رفاهية المنظر المرئي، من الممكن الإستفادة من فلسفة التنظير التنامي الخاصة بموضوع الفقر *poverty* في صياغة فلسفة الرفاهية المرئية في المدينة المصرية. وأبسط ما يمكن أن يستفاد منه في هذا الصدد هو صياغة حدي الرفاهية للحاله المرئية كمثل حدي الفقر¹⁰ النسبي والمطلق *Absolute and relative poverty*. فالحد النسبي للفقر يختلف من دولة إلى أخرى حسب إمكاناتها ومتوسط نصيب الفرد من دخلها القومي، أما الحد المطلق فهو ثابت وهو حد المجاعة *Starvation*. وبناء على ذلك فإن الحد النسبي لرفاهية الحاله المرئية وهو معيار خاص بكل فرد ويعبر عن مواصفات المنظر المرئي الذي يأمل أن يصره في مدينته. وهو يعتمد على ثقافة الفرد وقانون الإدراك في النفس - على حد قول أفلاطون في كتاب التيموس¹¹ - والذي سوف يتم ذكره لاحقا. أما الثاني فهو الحد المطلق لرفاهية الحاله المرئية وهو الحد الأدنى العام لجمال المنظر المرئي للمدينة. ومواصفات هذين الحدين لرفاهية الحاله المرئية يجب أن يتفق عليهم المجتمع ومتخذي القرار، بوصفهم حدود صياغة مشروعات قوانين تنسيق وتجميل المدن بوضع معيار كلاهما أو أى منهم كبنود أساسيه في تلك القوانين - كمثل قانون الواحد في المائة *l'institution du 1%* في فرنسا¹² الذي سوف يتم الإشارة إليه لاحقا. وعلى ضوء ما نفهمه من إستطرادات صلاح قنصوه¹³ في كتاب "نظرية القيمة": فإن كان الحد النسبي لرفاهية الحاله المرئية في المدينة هو "القيمة المثالية" أو الحاله المأمولة - فالحد المطلق قد يعبر عن "القيمة الوضعيه" أو الحاله التي يمكن (أو أمكن) تحقيقها بالفعل طبقا لإمكانات المكان والقائمين عليه. وبناء على ذلك فإن سمات الأفضل يجب أن لا تقل عن حدود ذلك الحد المطلق - ومواصفات كلا الحدين يعبر عن حالة وضعيه (من وضع العقل الإنساني) - ولا يمكن أن يتحقق في أى منهم أعلى سمات الكمال والمثالية بأى حال من الأحوال. ومن ثم فإنه في إطار المفهوم المعاصر لمعنى الديمقراطية وأسس صياغة إستراتيجية تحقيق الأفضل بناء على إتفاق الأغلبية المطلقة من ممثلي المجتمع ومتخذي القرار، وذلك على حد رأى دنهاردت¹⁴ - فإن سمات الأفضل - هم فقط موضوع

⁹ - (ليوناردو دافنشى، نظرية التصوير 1490-1519، طبعة مكتبة الأسرة 1990).

¹⁰ - (World Bank, Poverty, 1991).

¹¹ - (Plato, Timaeus, 330 BC).

¹² - (Lefebure Henri, L' Art et la Ville.1976; Monique Faux, 1% a villeneuve d'Aascq, ou l'art dans la ville,)

¹³ - (صلاح قنصوه، نظرية القيمة في الفكر المعاصر، 1986).

¹⁴ - (Denhardt, Public Administration: An Action Orientation, 1991).

الإجماع السياسي *Communality/ legitimacy* والتشريعي *Constituency* على حد رأي بول باروس¹⁵ عندما تحدث عن قواعد منهج تخطيط المهام التنفيذيه والتخطيط الإستراتيجي. لا يجب التفكير في "الإفضل" إذا، على أنه الحالة المثالية *Ideal state* - إنما هو فقط يمثل الأمل المنشود لمضمون أو مستوى معايير الحد الأدنى "للحاله الوضعية للرفاهية المرئية في المدينة المصرية" والذي سوف يؤكد هويتنا نحن مصريوا اليوم - أحفاد أول من أدركوا دور العمارة في بناء الحضارة وإستمراريتها وتنمية ثقافة الشعوب والمجتمعات.

وإن كنا قد أصبحنا اليوم - في إطار علوم التنمية - نتحدث بلغة السياسات *Policies* كمفاهيم للحلول، فإن الهدف من صياغة وتنفيذ السياسات البصرية (من حيث التحكم *Control* في الممارسات الضارة- وتوجيه *steering and guiding* الممارسات الإيجابية وحفزها - أو تحرر *Liberalization* القوانين والتشريعات من البنود المقيدة وغير الصالحة - أى إلغائها وإستبدالها ببنود أفضل منها¹⁶) هو تحقيق الأفضل بصريا لمنظر المدينة المصرية في ظل الإمكانيات المتاحة. وإن كان هذا هو المنهج الذى إرتأينا أنه الأصوب لصياغة هذه الورقة، فأنا سوف نكون متحفظا بعض الشيء فيما يخص تكرار الحديث عن الوصف المجرد للمشكلة. لقد أشار بول باروس إلى أنه عند إدراك أن المشكلة التنموية قد دخلت حيز العام وعمومية الإدراك أى أصبح يدركها كل الناس ومتخذي القرار فلا داعى إذا من إضاعة الوقت في الحديث عنها¹⁷. الأفضل أن نتحدث عن "تحليل سبب المشكلة وإثباته" ثم المضى قدما في الحديث عن كيفية صياغة وتنفيذ مفاهيم الحلول حتى نضمن تحقيق ذلك الأفضل في عين المجتمع وبناء على إتفاق الأغلبية المطلقة من ممثلى المجتمع ومتخذي القرار وبإجماعهم على تحقيق الشراكة في التنفيذ. بمعنى التفكير المستفيض في كيفية تحقيق الحالة الأفضل للمنظر المرئي للمدينة في إطار:

- فقر أو قلة الإمكانيات المالية.
- فقر أو قلة المهارات الفنية والإبداعية والحرفية.
- فقر أو محدودية ثقافة الرأى وعدم وجود نيه نقدية.

¹⁵ - (Baross, Action Planning, 1991).

¹⁶ - نضرب مثلا لذلك في قانون البناء المصرى رقم 106 لسنة 1976 وهو بند الدروة بأعلى المبنى والتي قد حدد لها القانون أقصى إرتفاع وقدرة واحد متر. فهذا القيد يجعل من الصعب إخفاء إضافات الأجهزة الميكانيكية أو الكهربائية وغير ذلك التي تشوه نفايات المباني بمصر.
¹⁷ - (المرجع السابق).

في هذا الصدد سأل صحفي ذات يوم (16 أغسطس 2004) وهو يمثل أحد الصحف المستقلة وطلب الرأى في موضوع من الباحث الأول "القبج المعماري العمراني بالمدن المصرية" فكان الرد عليه: "من الأجدى أن نتحدث عن بدائل الحلول دون إضاعة الوقت في الحديث عن المشكلة ومن هم السبب فيها. أعتقد أن كل إنسان في مصر الآن يدرك هذه المشكلة المتعلقة "بالقبج المعماري العمراني" وإن كنت أفضل أن أطلق عليها مشكلة الحفاظ على الهوية المعمارية العمرانية للمدن المصرية أو مشكلة صياغة لغة عمرانية معاصرة يتفق عليها كل فئات المجتمع والحكومة. فالحديث عن القبج المعماري العمراني يتضمن في ثناياه نوع من التجريم الأدبي للممارسات المعمارية العمرانية فحقة معينة من الزمن، وهذا الأمر لا فائدة منه عند إدراك أن هناك رغبة شديدة الآن لدى الحكومة والمجتمع في تجميل المدن المصرية والحفاظ على هويتها. كلنا ندرك عمليات التحول الإيجابي في تجميل عمران بعض المدن المصرية في السنوات السابقة وأشهر هذه التجارب هو مدينة الإسكندرية. نضف إلى ذلك إنشاء "جهاز التنسيق الحضارى" في هذه الأيام يؤكد هذه الرغبة لدى الحكومة."

في إطار المفهوم المعاصر للتنمية¹⁸ يجب أن يتضمن الحديث عن الأفضل ثلاثة محاور هم: (أ) ثقافة وهوية المجتمع بكل فئاته، (ب) المقومات والثروات المادية للمكان أى المدينة، (ج) خصائص نظام الإدارة العمرانية. وإن كان قد وقع إختيار الحكومة المصرية على مفهوم "التنسيق الحضارى"¹⁹ كألية واعدة أملا للوصول بالمنظر المرئي للمدينة المصرية المعاصرة إلى حيز الأفضل في ظل الإمكانيات المتاحة فيجب الحديث عن التنسيق الحضارى من هذا المنطلق المنهجي. أى تحديد ما هو الأفضل بالنسبة لتلك المحاور التنموية، وذلك بناء على ما هو مرغوب وما هو غير مرغوب فهيم. حيث أن تحديد معيار الرغبة المجتمعية نحو تحقيق الأفضل يرتبط بنوعية وطبيعة العائد الإجتماعي-الإقتصادي *socio-economic benefit* الذى سوف يعود على المجتمع عند الإجماع على هذا الإختيار الإستراتيجى وتنفيذه - بغية تنسيق عمران المدينة المصرية والدخول بها إلى حيز الأفضل تحقيقا على الأقل للحد المطلق لرفاهية الحالة المرئية.

4- فلسفة وسياسات تحقيق الحالة الأفضل لتأكيد هوية وثقافة المجتمع المصري:

نخص هنا عملية إسترجاع *retrieve* هوية وثقافة المجتمع، من حيث التغيير من حال لا يهتم فيه المجتمع بالحفاظ على الهوية إلى حال يمكنه أدراكها وتميزها والتمسك بها ورفض كل دخيل عليها - فى ظل أدنى مستوى من الإمكانيات المالية. وهذا النوع من التغيير له محفزين: الأول معرفي ويخص الإرتقاء بثقافة المجتمع والأخر حماية *protection*، ويخص تقنين عشوائية الأداء العمراني.

قد لا يختلف الباحثين والمنظرين على أن صناعة أو تكوين أيديولوجية *ideology* المجتمعات أساسها ملكة النقد الفطري عند الإنسان الواعي. فالإنسان قد ولد ناقداً ومُتفكراً فى ما حوله لإدراك الأفضل. من هذا المنطلق يمكن القول أن الإدراك البصري الناقد يؤثر على الثقافة البصرية عند الإنسان. فهو يجعله أكثر قدرة على تحديد ما يريد أن يراه لتعظيم مستوى سعادته. نضف إلى ذلك، أن عملية نقده المستمر للمنظر المرئي لعمران مدينته هى أساس إكتسابه ثقافة الرائي والإرتقاء بها. من ثم يمكن القول أن ثقافة الرائي هى إذاً نتيجة مباشرة لنقده الواعي والمستمر للمنظر المرئي لعمران المدينة - أى أنها نتيجة مباشرة لإستمرار عمل ملكة نقد الرائي أو نقد المنظر المرئي عند الإنسان.

أ- ثقافة الفرد وملكة نقد المنظر المرئي:

إن ملكة نقد المنظر المرئي أو القدرة عليه قد تضمحل فى ذهن أفراد المجتمع فى خضم المشكلات والصراعات التنموية - وتجعل الناس ترى الأشياء سواء ولا يقدررون على تحديد ما هو الأفضل والذي يحقق الحد المطلق لرفاهية الحالة المرئية. فالجتمتع كمنتج ومستهلك لعمران المدينة إن إضمحل عند ملكة نقد المنظر المرئي غابت عنه ثقافة الرائي - مما يجعل المعماري قليل الخبرة والجاهل بثقافة الحضارات أو غير المنتمي إلى المكان يسود مجال العمل فى المدينة معتمداً على قصور تلك الملكة أو تلك القدرة عند كثير من مجتمتع المستهلكين الذين رأوا وكأهم لم يروا، وليس لديهم نية أو وقت للنقد. فهو يتعامل مع ثقافة ونقد الرائي

¹⁸ - (حسام أبو الفتوح، التنمية: بين التخطيط لها وتقييمها، 1999).

¹⁹ - (تم إنشاء الجهاز القومى للتنسيق الحضارى - التابع لوزارة الثقافة - فى نهاية عام 2004)

عندهم بنوع من التهميش *Marginality*. ذلك أنهم في ظل غيبة القانون الذى يحميهم من هذا التهميش قد فقدوا حق إكتساب سعادة النفس من رؤية الحد المطلق لرفاهية الحالة المرئية في المدينة، فقد أصبحوا غير محصنين *Vulnerable* تجاه ممارسات التهميش الإدراكي أو إستعماء الرائي في المدينة المصرية.

ونفرق هنا بين نوعين من الرؤاه: الأول هو ممول العمل أو منتج والثاني هو مستقبل العمل أي مستهلكه بصريا. وإن تدنى ثقافة وملكة النقد عند الأول لا تضمن أن المعماري سوف يعوض هذا النقص في عمله المعماري طالما إن الإمكانات المادية قد تكون هى المعيار الأوحده لحكم المنتج على الكفاءة البصرية للعمل المعماري (سواء في المشروعات الخاصة أو العامة منخفضة التكاليف)، ولا يمكن الجزم في كل الأحوال أن المعماري المثقف سوف يكون قادر على إقتناع المنتج بالحالة الصواب. ومن ناحية أخرى، إن إرتفاع مستوى ثقافة وملكة النقد عند المستهلك البصري (أفراد المجتمع) لا تضمن أن المنتج سوف يأخذ ذلك في عين الإعتبار، طالما أن هؤلاء ليس لهم علاقة مباشرة بالعمل المعماري، هم فقط مستهلكين بصريين وليسوا مستعملين يشتركون المنتج المعماري. هذه الحالة تتعلق بموضوع العدالة العمرانية *urban equity*، أى أن تكون كل أجزاء المدينة على نفس مستوى الكفاءة البصرية، ففى ظل إختلاف مستويات الدخل يكون دائما أبدا في أى مدينة أحياء للطبقة الغنية وأخرى للطبقات المتوسطة والفقيرة، كما هو موضح في شكل-1. ونعنى هنا أن ممول المنتج المعماري في الأحياء الغنية يختلف عن مثيله بالأحياء الفقيرة. على النقيض لا يمكن التفرقة بين المستهلكين البصريين لكل أجزاء المدينة. الإنسان المثقف يراهم جميعا ويريد أن يرى الجمال في الفقر والغنى على حد سواء، ولكن بمعايير مختلفة.



شكل-1: مثلين لشارعين تجاريين أحدهما بمنطقة الطبقة الغنية والأخر بمنطقة الطبقة الفقيرة والمتوسطة.

مما تقدم يتضح أنه في ظل عدم إمكانية تحقيق العدالة العمرانية، والتي تعبر عن أعلى مستوى من الحالة العمرانية الأفضل *Urban Utopia* فإنه إن تم إفتراض جدلا أن هناك إرتفاع في مستوى ملكة النقد عند المنتجين بالأحياء الغنية لا يمكن الإعتماد على ملكة نقد المنتجين بالأحياء الأخرى، وعملية تثقيفهم تحتاج إلى مئات السنين. وهنا يأتي دور الحكومة لصياغة قوانين ولوائح تمنع وتحد من تلك الممارسات الضارة بتطبيق أى من سياسات التوجيه والتحكم *Control policies* كسياسات التجريم الجزئي (بالغرامة) لذلك التشويه في منظر عمران المدينة، ولتنفيذ ذلك يجب صياغة الأتى على سبيل المثال لا الحصر:

- لائحة توجيه *Guiding* أعمال البناء بأحياء الطبقة الفقيرة والمتوسطة.

- لائحة توجيهه *Guiding* أعمال البناء والتعديل بالحزف أو الإضافة والألوان والطرز والفرش العمراني بالطرق والشوارع الرئيسية في المدينة (كل طريق أو شارع مهم له المواصفه الخاصه به).
- لائحة تحكم *Controlling* لإزالة أو تغيير كل ما هو مخالف أو لا يحقق الحد الأدنى العام لبنود اللائحة التوجيهية، في إطار مهلة زمنية مناسبة لتنفيذ الأعمال.

ب- الهوية والنيه النقدية عند الرائي:

إن غيبة النية النقدية تجعل الثقافة الإدراكية لحال المنظر المرئي للمدينة تضمحل عند أفراد المجتمع. وتؤدي على أقل تقدير إلى فقدان هوية المكان نتيجة غيبة إصرار المجتمع على حماية هويته بنقده المستمر لحال منظر عمران مدينته. بجانب عدم رفضه لكل أشكال العمران التي تخالف ثقافته وأيديولوجيته. والحالة الأسوأ لذلك هو التخلف التنموي نتيجة إهدار الثروات في منتج عمراني رديء الصنعة وقبيح المنظر وغير قادر على إضافة أى عائد إقتصادي أو إجتماعي لمجتمع المدينة. فعند غيبة تلك النيه عندهم يكون فيهم المبصر وغير المبصر سواء. وإن أدرك بعض معماريو الصفوف الأولى ولكن غير القارئ لتاريخ الحضارات والشعوب أو الذين لا ينتمون فكريا إلى السمات الحضارية للمكان "أن هذا هو الحال" سنحت لهم الفرصة لتأكيد هواهم التصميمي على حساب محور الهوية المادية الأصيلة للمدينة. فهؤلاء لم يعوا دروس التاريخ ولم يفهوا الدور الأسمى للمعماري في بناء الكيان المادي للحضارة، وتأكيد إستمراريتها. هذه الجهل الفكري جعلهم يهملون هوية أنفسهم والمجتمع - فهم بذلك إناس نصف مبصرين - مثلهم كمثل من رأى وإستهلك أعمالهم بغير نقد وغير فهم لتبعيات التخلف الثقافي ومحور جذور إبداع الحضارة المصرية، أقدم حضارات الإنسان على كوكب الأرض.

نتحدث هنا عن ثقافة المعماري وكيفية تعبيره عن الهوية في أعماله الأبداعية، حتى في ظل فقر الإمكانيات. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما الذي يجعل المعماري يجيد عن الهوية، أو لا يلتزم بها ويدفعها الى تقليد الغرب؟ في حالة معماريو الطبقات الغنية، بالأحياء الجديدة، غالبا ما يكون السبب هو إستعمال مواد البناء التي تنتجها الدول الغربية دون توظيفها لإعادة إنتاج الثوابت الحضارية للمكان بصورة معاصرة، أو إتباع إتجاهات معمارية جديدة دون إعادة ترجمتها إلى اللغة العمرانية المحلية. وفي أى الحالتين يكون السبب الأساسي هو إما عدم ثقة المعماري في قيمة المخزون الحضاري والمرجعي للمكان الذي يعمل فيه أو ينتمي إليه أو ضعف قدراته الإبداعية ومحاولة تعويض هذا النقص بإستخدام التكنولوجيا الحديثة التي تبهر المنتج غير المثقف. أما معماريو الطبقات الفقيرة، بالمناطق العشوائية والقرى، فيركزون على الوظيفة دون المظهر، أى أن عملية التصميم المعماري عندهم ما هي إلا صياغة غير متأنية لمسقط أفقى على أكثر الإحتمالات، ذلك بسبب أن المنتجين في هذه النطاقات سوف لا يلتزمون بأى نوع من المظهر المكلف ماليا لمبانيهم الفقيرة.

ونزعة المعماري في كلا الحالتين لا تُعد حرقا للقوانين العامة، من حيث محور الهوية أو إنتاج أعمال مموخحة. ومن ثم فلا يوجد معارضة قانونية لهذا الحال طالما أنه يتفق وبنود قانون البناء في مصر، أى أن القانون لا يحفز النية النقدية عند المجتمع لمعارضة كافة أشكال المسخ والتشوية في المنظر المرئي لعمران مدن وقرى مصر. وفي إطار علوم التنمية يمكن إدراج هذا الحال تحت مصنف التهميش غير القابل للنقض *irreversible marginality* بحكم القانون. ما الأمر إذاً إلا ممارسات تهميش وإستعماء المجتمع

في ظل غيبة حق المواطن (بحفز النية) في نقد حال منظر عمران المدينة. وعمليات التهميش، لا يمكن علاجها إلا بسياسات التقنين *Legislative policies*، تحت مصنف الحماية *protection* - كمثل قانون "حماية ملكات الإدراك وتثقف العين لتنمية المدن وإظهار بديع الأفاق وما يتعلق به من بنود التعریم المالى بدفع رسوم تعويضية *Impact fees* (كغرامة تشويه) للحد من أي أعمال تشويه في المستقبل. أما النية النقدية حتى في حالة الحماية بقوة القانون فإن حافزها هو وجود الرغبة *desire*. فكما قال سقراط: الرغبة نحو تحقيق الأفضل موطنها الإحساس بالسعادة كنتيجة للتغير. فإن لم يدرك المجتمع هذه النتيجة لن تتولد عنده الرغبة في المشاركة - ولن تُحفز عنده النية النقدية - ولن يُثقف بصريا - ولن يحقق تنمية - ولن يحس بالسعادة أبداً.

هذا معناه أنه حتى في حالة وجود قانون الحماية - ولكنه غير مفعّل تنفيذاً لأي سبب من أسباب القصور الإداري - من الممكن أن تموت رغبة المجتمع بسبب إستنفاد كل الوسائل القانونية دون جدوى، أى بدون وجود نتائج إيجابية غير مباشرة *outcomes* من صياغة وإصدار قانون الحماية. ومن ثم فسياسات التقنين وحدها قد لاتفي بالغرض وتحتاج إلى سياسات أخرى مساعدة كمثل سياسات الحفز *incentive* أو سياسات تبادل المنفعة *quid pro quos* :

■ سياسات الحفز *Incentive policies*:

وسياسات الحفز نوعان: الأول مردوده الأدبي أكثر من المالى - كجوائز المسابقات والتجارب الناجحة، ويدركه فقط فئة المثقفين أو المؤمنين بروح المواطنة وغير الباحثين عن الثراء - ومن ثم فهي آلية غير فعالة مع الكثير من فئات المجتمع غير القادرين أو الذين يريدون الثراء السريع. والنوع الثاني له مردود مالي مباشر وسريع ويدركه كل أفراد المجتمع ويتمثل في تخفيض نسبة الضرائب العامة (كالضرائب العقارية والرسوم الإنشائية - إلخ) على المنتج العمراني - أياً كان حجمه أو نوعه - والذي يساهم في تثقيف الذوق العام ودفع عجلة التنمية بالمدينة. كلا النوعين يحفز الرغبة المجتمعة نحو تحقيق الأفضل ولكن الأخير أعم وأشمل. وهؤلاء الذين ينظرون فقط إلى الجانب الإستثماري من المنتج المعماري والعمراني فكثيراً منهم يهتم بالربحية المالية *financial profit* ولا يهتم بالعائد الإقتصادي الإجتماعي *socio-economic benefit* من جمال عمران المدينة ورفاهية منظرها المرئي والتي تساعد على زيادة الطلب على السوق السياحي المصري وتساهم بطريق غير مباشر في تعويض العجز في ميزان المدفوعات²⁰ *Budget deficit*. وجمال المنظر المرئي لعمران المدينة يعظم العائد الإجتماعي للسائح بمعنى تعظيم مستوى سعادته عند إدراكه مواطن الجمال في المدينة التي يزورها وتترك لديه إنطباعاته بأنه قد إستمتع بكل لحظة قضاها بتلك المدينة إلى الحد الذي يفوق قيمة ما أنفقه بالإقامة بها أو تكلفة السفر لزيارتها، ومن ثم يحفز ذلك على زيارتها مرة أخرى أو عدة مرات.²¹

²⁰ - (بناء على إحصائيات صندوق النقد الدولي كان قيمة العجز في مصر تساوى 9.6 مليار جنية في سنة 2002 وكان قيمة الناتج المحلي الأجمالي

تساوي 379 مليار جنية وعدد السكان 69.9 مليون نسمة في نفس السنة - IMF statistics, www.imf.org , 2005).

²¹ - يقول المقرئ في هذا الصدد أن ملوك مصر القديمة كانوا يهتمون بجودة وجمال عمارة مدنها ويتباهون بهم بين سائر الأمم والحضارات، فالعمارة عندهم تشير إلى قوة الملك ومستوى تقدم المملكة (المقرئ، طبعة بولاق 1270 هجرية). ونذكر في ذلك أيضاً ما كتبه أفلاطون على لسان زميله *Critias* عن جمال تنسيق عمران مملكة الأطلننس. وكيف كانوا يستخدمون مزيجاً من الأحجار ذات الألوان المختلفة (أصفر - بني - أخضر - وردي وأسود) في واجهات مبانيهم لتخفيف حدة إنعكاس الضوء وتأكيد جمال المنظر - وكانوا أيضاً يستخدمون الألوان المصنوعة من الأحجار الكريمة كالفيروز والمرجان في تلوين معابدهم المقدسة. (Plato, Critias, 360BC).

■ سياسة تبادل المنفعة²² *Quid - pro - quos*:

وتهدف إلى خلق مصدر تمويلي لمعالجة التشويه البصري القائم في المدينة من خلال بيع حق إنتفاع لأي المستثمرين بنطاقات عمرانية جديدة أو ذات ميزة نسبية في مقابل دفع قيمة تمويل أي من مشروعات تجميل وتنسيق المدن.

وصياغة الصيغة التنفيذية لسياسات التقنين يعتمد على المفاضلة بين حجم التشويه والفاقد في المنفعة الاقتصادية الإجتماعية والمقرون بفلسفة صياغة الحد المطلق لحالة الرفاهية المرئية في المدينة (أخذاً في الإعتبار أن هذا الحد المطلق لرفاهية الحالة المرئية، هو ذلك الحد الذي يتحقق فيه سمات الحركة والنعم حتى في ظل أقل الإمكانيات). أى أن كل من أراد أن يشوّه المدينة بأعمال معمارية لا تلقي إستحسان وقبول المجتمع عليه أن يدفع التعويض المالي لهذا التشويه²³. إذ كان التعويض المالي أقل من الربحية المالية التي يحصل عليها المعماري وممول المنتج المعماري العمراني موضوع تشويه المنظر المرئي للمدينة، إستمرت ممارسات تشويهها وتهميش وإستعماء سكانها. المشكلة هنا ليست كيفية تحديد قيمة الغرامة وإنما كيفية تحديد معايير التشويه وإستعمالها في الحكم على العمل المعماري. ومن الذين يقومون بالحكم عليه. نضف الى ذلك أن عملية التفرقة بين المباني القائمة بالفعل والمباني التي سوف يتم بنائها في المستقبل. فكلاهما يحتاج إلى معايير تقييم خاصة بكل منهم وتبعاً لكل طابع معماري على حدة. أى أننا في حاجة لصياغة قانون بصري للمدن القائمة والجديدة.

5- فلسفة وسياسات تحقيق الحالة الأفضل لمنظر الثروات المعمارية العمرانية بالمدينة:

لقد أشار علامة الأنام المقريري²⁴ في كتاب "الخطط" إلى أن الثقافة الإدراكية لحركة الكواكب عند المصري القديم - من كهنة عين شمس - مكنتهم من إدراك العلاقة الوطيدة بين الشكل الهندسي للفراغ الكوني والمكونون الأيديولوجي وراء هذا الشكل (الدائرة كهيكل النفس والعلة الأولى، والمربع كهيكل الشمس والمريخ، والمثلث كهيكل القمر، والمسدس كهيكل زحل، إلخ). وفي هذا الصدد أشار من قبله أفلاطون في كتاب "التياموس" إلى أن عملية إدراك الإنسان الواعي - وغير مشتمت الذهن بتأثير عوامل خارجية - تعمل بنظامين. إما إدراك المعنى المرغوب فيه أو إدراك المعنى غير المرغوب فيه (كمثل: الجمال والقبح - النور والظلام - إلخ). وهذا النظام الإدراكي في الإدراك هو أساس تكوين الثقافة وأيديولوجية الفرد والمجتمع. ومن ثم فالنقد الفطري الواعي -

²² - (Osborne; David & Gaebler; Ted, Reinventing Government, 1992).

²³ - نضرب مثلاً تنفيذياً لنظام تحديد غرامة تشويه المنظر المرئي للمدينة. من المتعارف عليه أن العائد المالي على والدائع البنكية في مصر يصل إلى 10 % في السنة وأن فترة حياة المشروعات تصل في المتوسط إلى عشرة سنوات منها ثلاثة سنوات تنفيذ على الأكثر. هذا معناه أن سنوات الإسترداد هم سبعة سنوات على الأقل. ومن ثم فإن لكل مليون جنية إستثمار بفائدة 10% تحقق ما قدره 0.95 مليون جنية ربح في نهاية فترة حياة المشروع. بالتالي فإن حد الغرامة التي تمنع الإستثمار المشوه للمنظر المرئي هو 50% من الربح. وهذا معناه أن قيمة غرامة التشويه (خلال 10 سنوات) يجب أن لا تقل عن 50% من قيمة رأس مال المشروع أيّ كان حجمه. هذا معناه أن المستثمر سوف يقارن بين قيمة الفائدة المتبقية وقدرها 5% في حالة تنفيذ مشروع التشويه وبين حصوله على 10% سنوياً. أما المباني القائمة فإن قيمة غرامة التشويه تساوي إجمالي القيمة الأجرارية للعقار في السنة لمدة سبعة سنوات. وحصوله جمع غرامات التشويه، إما أن تكون جزء مضاف على الضريبة العقارية، أو يخصص لها صندوق خاص يتم الإستفادة منه في تمويل عمليات تجميل المدينة بصفة عامة وترميم المباني ذات القيمة.

²⁴ - (المقريري، المواعظ والأعتبار بذكر الخطط والآثار، طبعة بولاق - 1270هجرية).

في حالة عدم التشبث - هو عملية التقييم المتواصله لوضع الأمور في نصابها، إما مرغوبة أو غير مرغوبة. وهذا النقد التراكمي يمكن المجتمع من صياغة أيديولوجية وتحديد هويته وترجمتها بلغة عمرانية معمارية.

وفي بحث آخر²⁵، تم الإشارة إلى أنه عندما يتمكن أفراد المجتمع الواعد من صياغة أيديولوجية ثقافية على أساس متين، فإنهم يعملون على تجسيدها فراغياً بلغة معمارية عمرانية في ثلاثة أماكن، مشكلين بذلك إتجاهها معمارياً عمرانياً يُخلد هويتهم:

- المكان أو الموضع الأول هو المدينة منبع الأيديولوجية (شكل-2، أ).
- المكان أو الموضع الثاني هو كل مدينة تابعة لحكمهم، داخل الدولة، أو الأقاليم التابعة لهم إدارياً (شكل-2، ب).
- المكان أو الموضع الثالث هو كل مدينة استطاعوا السيطرة عليها فكرياً وثقافياً، أي إستعمروها مكانياً أو إقتصادياً.



طيبة - الأقصر



مكة المكرمة

شكل-2، أ: أمثلة مدن الموضع الأول



القدس



إستانبول

تابع شكل-2، ب: أمثلة مدن الموضع الثاني.

ونتيجة إستمرار هذه العملية عبر تاريخ المجتمعات تنشأ الإتجاهات المعمارية الجديدة في المدن. تلك الإتجاهات المعمارية العمرانية الجديدة قد تهمش الإتجاهات القديمة وقد تحترم ثوابتها الحضارية وتعيد صياغتها في أعمال معمارية تتسم بفهم المعنى الصحيح لمفهوم المعاصرة *contemporaneity*، والتي تتضمن فهم مبادئ التصميم الأصيل وتقنيات التنفيذ للمخزون الحضاري، ومحاولة الإستفادة منها في إنتاج أعمال معاصرة على نفس المستوى الفني والتقني، إن لم تفوقها.

²⁵ - (Hossam Aboulfotouh, the global ideology and the architectural Heritage: between vulnerability and empowerment, 2005).

إن الناظر - في وقتنا هذا - لحال المدن في العالم على وجه العموم ، سيجد إختلافاً في سرعة التغير في المنظر المرئي للمواضع الثلاثة لأماكن إنتشار أيديولوجيات الشعوب والحضارات. فهذا الناظر المتفحص لحال العمران سيلاحظ أن مدن أو أماكن الموضوع الثالث تكون دائماً أبداً في حالة تغير سريع وغالباً يكون هذا التغير نحو الأسوء. ذلك بسبب أن مجتمعات هذه الأماكن من مرتبة الموضوع الثالث قد حملت عندهم ملكة "نقد الرائي" وبالتبعية فهم لا يبصرون ما أل إليه منظر مدينتهم. ومن ثم فهم يقبلون أى منظر ممسوخ تكون عليه عمارتهم. والرفاهية المرئية عندهم ليس لها أي حدود دنيا. قد يتفق المتفحصين لذلك الأمر على أن تلك المدن والأماكن - من مرتبة الموضوع الثالث في سياق حديثنا - قد أصبحت أسواقاً عمرانية يُعرض ويبيع فيها أى منتج معماري أو عمراي يوصف بأنه دون مستوى الحد المطلق للرفاهية المرئية عند المجتمعات المتخلفة تنموياً. وإستعمالنا لكلمة منظر العمران هنا في هذا العمل بدلا من كلمة الطابع العمراني كان بسبب أن مدن الموضوع الثالث ليس لهم طابع موحد أو ندرك بهم مراحل تطور لطابع ما بعينه - حيث أن كلمة المنظر تتضمن في ثناياها عملية إدراك خليط (قد يكون ممسوخ أو غير ممسوخ) من أنواع الطابع الأصيل وغير الأصيل في المدينة أو أجزاء منها.

والناظر لحال مدننا المصرية على وجه الخصوص سيجد أن أكثرهم يقع في قائمة مدن أو أماكن الموضوع الثالث - بغض النظر عن أحجامهم ووظائفهم الإدارية أو الإقتصادية ودورهم المحلي أو الإقليمي أو الدولي. فالقليل من عمارتهم ما هو موروث ذو قيمة، يمثل بقايا مرجعية لإتجاهات معمارية قد حلت وما بقى منهم إلا أسمائهم، والقليل الأخر ما هو إلا عمارة مستحدثة ترى فيها جودة الصناعة ولكن أكثرها لا يعبر عن هوية المكان ولا يجسد أيديولوجية الإنسان المصري المعاصر (مثل أحياء المهندسين ومدينة نصر، إلخ). أما الشائع فيهم فمعمارا ممسوخ ورديء الصناعة، لا يستطيع النقاد ذوي العقول الواعية إدراك أية قيمة فيه (كمثل عشوائيات القاهرة). وهذا الوضع لا يعبر عن فقر الموروث المعرفي ولا فقر أوقلة الإمكانيات المادية أوالبشرية، إنما هو عدم القدرة على التمييز بين المكاسب الفردية والمنفعة العامة للمجتمع.

كما سبق ذكره، فالمعماريين والعمرانيين غير القارئین لكتب التاريخ وغير الواعين للدور الذى يلعبه العمران فى صناعة الحضارة - وغير الدارسين والمتفحصين لفتون عمران مصر فى عصورها الذهبية - يعظمون هواهم التصميمي فوق هوية المكان والمجتمع. والمالك - المستثمر فى عمران المدن - ولكن قليل الثقافة - تبهره النتيجة المالية قبل سمات المنظر. فينظر فقط للفرق بين ما أنفق وما كسب، فالمال فى عينيه أبقى طالما أنه لا يدرك العلاقة بين حماية الهوية وتعظيم الربحية المالية *Profit* الفردية - التى هى فى الأساس جزء من كل المنفعة المجتمعية *Socio-economic benefit*، وإن أختلف بعض المنظرين على تضمين الأول كجزء من الأخير.

الوضع الحالي لعمران المدن المصرية لا يشير إلى فقر الإمكانيات المالية للمجتمع - على الأقل هؤلاء المنتجين والمستهلكين لعمران مراكز المدن والحلقات العمرانية الخارجية *Outer urban rings* والمستحدثة فيهم، كأحياء مدينة نصر والمهندسين والهرم ومصر الجديدة وغيرهم. ولا يشير أيضا إلى تواجد إتجاهات عامة مضادة (واضحة التحديد) فى الفكر العمراني فى ما يخص ما هو مستحدث من عمران المدن القائمة (أو الجديدة)، إنما هو يشير فقط إلى تواجد عنصر الرغبة لدى بعض العمرانيين والمعماريين فى صياغة نزعة فردية *Singular propensity* أى بناء النزعة المستقلة التى نادرا ما تقبل التكيف مع الأخر. وكثرة النزعات الفردية تعنى غيبة الإتجاه العمراني الجامع *Master Trend* الذى يوحد سمات الهوية لكنة يقبل الإختلاف *Diversity* فى

التعبير عنها بمفردات الحركة والنعم في المنظر المرئي لعمران المدينة. وعلى الرغم من ذلك فإن الأفكار الفردية أو الجماعية التي تعتمد على إستعمال المنظر المرئي لعمران المدينة كألية للدفع التنامي *Developmental-engine* والذي يرتقي بإيديولوجية المجتمع ويعمل على دفع دالة إنتاجه *Production possibility frontier* (على حد قول باريتو²⁶) وإسراع عجلة تنميته - فهو أمر مرغوب فيه خاصة في الدول التي تسعى إلى تحقيق التنمية. ذلك لأنهم يَكُونون فكر وإتجاه عمراي متكامل وواعد لتأكيد قدرة عمرن أي مدينة على المنافسة المحلية أو الدولية - طالما أنه يضيف للمنفعة العامة الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع والدولة ويرتقى بمستوى الحد المطلق لرفاهية منظر عمران المدن.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: من الذي يحدد مؤشرات معايير تقييم الإتجاه العمراني الجامع - وكيفية تحديد مساحة الحرية التي تحقق الإختلاف دون التشويه؟ وما هي معايير ومؤشرات صياغة منظومة المنظر التي تعمل على الدفع التنامي في المدن الواعدة لدعم قدرتها على التنافس مع مثيلاتها على المستوى الإقليمي والدولي؟ في هذا السياق وفي إطار ما نحن بصدده - إن دراسات تقييم فاعلية التكلفة *Cost effectiveness analysis* لحال رفاهية المنظر المرئي التي يحققها المنتج العمراني (المدينة أو أجزاء منها) وعلاقتها بمستوى الإنفاق المالي عليه ليست لها وجود في الواقع المصري. تحديد المؤشرات العامة (الديموقراطية) *Public indicators* لمثل هذه الدراسات - كمعيار عام للتقييم - مشروط بتوافر عنصر الإجماع في الرأي *Communitarity* بين القائمين على صياغة تلك المؤشرات من أجل تحقق الأفضل.

وهذا الأمر يتعلق بعملية التعليم المعماري في مصر، خاصة نظم تدريس مواد نظريات العمارة وتاريخ العمارة، والعلوم المكملة لهم من حيث نظم الإنشاء والطرز والمعالجات التقنية في مباني الحضارات الإنسانية. على سبيل المثال، نحن في مصر لا ندرس نظريات العمارة عند المصري القديم، وكيف ساهم المعماري في بناء هذه الحضارة، ولا ندرس فلسفة التصميم ومنبع صياغة أنساقها المعمارية *architectural patterns* وكيفية إستنباطها من الطبيعة، ولكن ندرس فقط شكل الطرز دون التعرض لفلسفة التصميم. هذا الأمر يجعل المعماري يقلد الشكل دون فهم الأسس الفلسفية للتصميم ويجعله ينقل بدون فهم. والتعود على عملية النقل بدون فهم، تصبح عادة، وتدفعه الى نقل كل ما هو جديد في عالم العمران بمحدف مواكبة العصر - دون أيضا فهم فلسفة وأيديولوجية المصمم الذي إبتدع ذلك الجديد في دنيا العمران. ولمعالجة هذا الأمر، نقترح له نوعين من المهام التنفيذية، والتي تخص كل من العملية التعليمية والممارسة على حد سواء.

- صياغة الدليل المرجعي لأنساق العمارة والعمران، بالعصور الذهبية في مصر.
- صياغة الدليل المرجعي لأسس تصميم وإستنباط الأنساق المعمارية العمرانية الذين يعبرون عن أيديولوجية وهوية المجتمع المصري، في ظل مختلف الإمكانيات المالية للمنتج العمراني المعماري.
- صياغة أسس تقييم فاعلية التكلفة فيما يخص أنساق الطابع، بمعنى أسس المفاضلة بين التكلفة والعائد الإقتصادي الإجتماعي من الطابع الممسوخ والطابع الذي يؤكد الهوية.
- صياغة الأسس والبنود المرجعية البصرية لطابع وأنساق عمارة وعمران المناطق المتاخمة للمباني والمناطق الأثرية.

²⁶ - (Samuleson, Economics, 1992)

6- فلسفة وسياسات تحقيق الحالة الأفضل لإدارة تنسيق المنظر المرئي للمدينة:

تحتوي مصر على العديد من المدن من مرتبة الموضوع الثالث، أي المدن التي تحتوي على مختلف أنواع الطابع الأصيل بالإضافة إلى الطابع الممسوخ والأكثر أنتشاراً بهم. وهذا الأمر يعبر عن نوع من الفوضى في إدارة العمران، فيما يخص موضوع التحكم في عمليات تشويه المنظر المرئي بهم. وفي إطار علوم التنمية، لا يحظى هذا الموضوع بالإهتمام سواء من قبل المنتجين أو المستهلكين البصريين أو المعماريين في ظل غيبة الدعم السياسي *political support*. فالأفضل لمدن الموضوع الثالث في ظل تواجد وإستمرار النزعات الفردية التي تشوه منظر عمرانهم - هو تحفيز الرغبة السياسية *Political will* عند متخذي القرار - وهذه الرغبة قد باتت واقعا محليا في بعض المدن المصرية خلال السنوات السابقة، من حيث الإهتمام بتنسيق الشوارع والميادين الهامة، بمدن الإسكندرية وقنا على سبيل المثال. وقد أصبحت الآن واقعا قوميا بإنشاء الجهاز القومي للتنسيق الحضاري في الأونة الأخيرة. وفي إطار علوم إدارة العمران - على حد قول ديفدسون²⁷ - تعد آلية التنسيق *Coordination* هي المستوى الأول لسياسات تفعيل المهام الإدارية التي تسبق مستوى تحقيق التعاون *Cooperation* ومستوى تحقيق التكامل *Integration*. حيث تكمن قيمة عملية التنسيق - في الأساس - في الإلتزام والتفهم المتبادل بين الأطراف المشتركين في عملية التنسيق وهذا الإلتزام منبعه الإيمان بقيمة الأهداف المرجو تحقيقها والتي سوف تعود بالمنفعة على كل الأطراف. ومن ثم يُنظر لعملية التنسيق دائما في إطار علوم إدارة العمران على أنها المهمة التي ليس لها إتفاق أو تعاهد مكتوب بين الأطراف ولكن عقدها الأساسي هو الرغبة الصادقة في تحقيق الأفضل.

وإن كنا نشير هنا إلى عملية ميلاد جهاز للتنسيق الحضاري وبوصفه كيان إداري سيلعب دورا محوريا على المستوى القومي من حيث إخراج المنظر المرئي للمدينة المصرية بالشكل الذي سوف يحقق على الأقل الحد المطلق للرفاهية المرئية. فإننا نتحدث هنا عن مفهوم أشمل لعملية التنسيق التي قد تصل إلى مستوى التكامل مع الأطراف الأخرى. في هذا الصدد هناك عدة أمور هامة يجب أخذها في الإعتبار عند الحديث عن مخطط إستراتيجي كامل لضبط إيقاع عملية التنسيق الحضاري لعمران المدن المصرية، وتحقيق الأحالة الأفضل لمنظرهم المرئي. أهم هذه الأمور:

- كيف يمكن تحقيق التكامل والتنسيق الأفقى بين جهاز يتبع وزارة الثقافة وبين الإدارات المحلية لمحافظة ومدن مصر.
- ما هي الصلاحيات المالية والإدارية والقانونية لهذا الجهاز التي سوف تمكنه من أداء مهمته الشاقه جدا على الوجه الذي يحقق به نتائج مجدية في تحميل المنظر المرئي للمدن المصرية - خاصة مدن الموضوع الثالث - على المدى القريب. فعلى عكس قانون الآثار الذي يحول سلطة إدارة الآثار التي يتم تسجيلها الى هيئة الآثار، لا يمكن صياغة بند قانوني يحول سلطة إدارة تنسيق عمران المدن لجهاز التنسيق الحضاري، فعلى أكثر الإحتمالات يمكن أن يلعب دور الخبير الإستشاري الحكومي *technical governmental body* كمثل هيئة التخطيط العمراني، ومن ثم فعلمية تمويلها من ميزانية الدولة تكون لأداء المهام الإستشارية فقط دون المهام التنفيذية.

²⁷- (Davidson, Relocation & Resettlement Manual, 1993)

- نضف إلى ذلك أن اتجاه الحكومة نحو تطبيق سياسات اللا مركزية في إداره المدن، أمر شديد الإيجابية ولكنة يطرح تساؤل مهم- كيف يتم تمويل وإدارة والتحكم في مهام عملية التنسيق الحضاري؟ إذا كان جهاز التنسيق الحضاري مسؤول عن صياغة الإستراتيجية العامة لتنسق عمران كل مدينة فمن الذى يمول عمليات التنفيذ إذا كانت اللا مركزية في إداره المدن لاتتضمن بعض الصلاحيات المالية التي يمكن بواسطتها تحقيق فائض ميزانية وتوجيهه للإنفاق على تنفيذ المخطط، في حالة عدم وجود شراكات تبادل منفعة مع القطاع الخاص كما حدث في مدينة الإسكندرية.
- الأهم من هذا كله - هل هناك قانون للتنسيق الحضارى به بنود حماية الهوية المعمارية العمرانية للمدن المصرية؟. لا يمكن الجزم بأن بنود قانون التخطيط العمرانى وقانون الأثار وقانون حماية البيئة وقانون البناء من الممكن أن يكونوا هم المرجع الأجدى لهذه المهمة الصعبة. وإن كان ماسبق يخص تجميل المنظر المرئي للمدينة فإن ضبط إيقاع الطابع المعماري العمراني - أو الإلتجاه الجامع - في المدن المصرية يتعلق بموضوع الهوية. وهنا يُطرح سؤال هام، من الذى يقرر موضوع الهوية المعمارية العمرانية، هل هو الحكومه أم المعماري؟ التجربة أثبتت أن مساحة الحرية المعطاه للمعماريين في مصر في تحديد الهوية المعمارية للمباني التي يقومون بتصميمها أدت إلى فقدان هوية المكان والمجتمع وأصبحت تعبر فقط عن هوى المعماري. مصر تحتاج وبشدة إلى صياغة قانون الهوية المعمارية العمرانية (بناء على الدليل المرجعي لأنساق العمران الأصيل)، الذى إن تم تطبيقه بفاعلية سوف يجعل الأجيال القادمة تقف أمام معمار مدن هذه الحقبة من الزمن بنوع من الإعجاب والإحترام مثلما نقف نحن الآن أمام تراثنا المعماري الخالد.

7- تقييم ممارسات تحقيق الأفضل بعمران المدن الجديدة:

عند تحدثنا عن مدن الموضوع الثالث، كنا نعنى مدن لها تاريخ وتجارب إيجابية وسلبية، ومحاولة التدخل بمفاهيم الحلول فيهم هو أمر ليس بالسهل بالمقارنة بالمدن حديثة البناء. وتلك النوعية الحديثة من المدن يمكن أن يعوض فيها ويصحح كل ما فاتنا من أخطاء. ولكن في إطار نظرية القيمة²⁸ فإن الحالة الوضعية *actual state* لا تكن دائما مثل الحالة المرغوب فيها *desirable state*. وسوف نتعرض هنا الى تجربتين معاصرتين لبعضهم البعض الأولى فرنسية والثانية مصرية وسوف نوضح الفروق بين التجريبتين خاصة تأثير عنصر التمويل والشراكة في التنفيذ.

أ- التجربة الفرنسية:

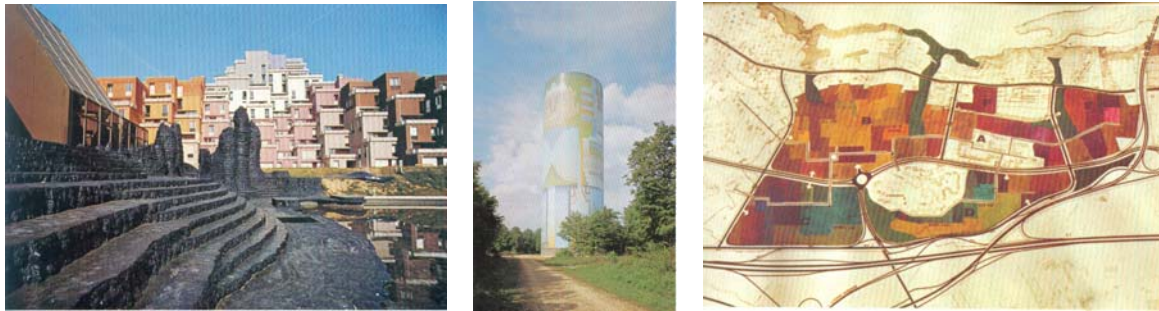
بدأت التجربة الفرنسية في تجميل مدنها الجديده في منتصف السبعينات من القرن الماضى بصياغة قانون الواحد في المائة²⁹. هذا القانون ينص ببساطه على أن نسبة 1% من مساحة إستعمالات الأراضي في المدينة وواجهات أى مبنى لا بد وأن تخصص للعناصر التشكيلية الجمالية التي تؤكد هوية المبنى والمكان إلى جانب البنود الأخرى المتعلقة بقانون اللون وإستعمال الالفتات الإعلانية والفرش العمراني وغير ذلك.

²⁸ - (صلاح فنصوة، 1986)

²⁹ - (Lefebure Henri, L' Art et la Ville. 1976)

ولتفعيل هذا القانون تم دعوة الفنانين الفرنسيين في مختلف أنواع الفنون من التصوير الجداري والنحت للمساهمة مع المعماريين والمخططين في تجميل المدن الفرنسية الجديدة مثل مدينة ليل أيست *Lille est* ومدينة إفرى *Evry* ومدينة أسك *Ascq*. حيث قام الفنانين حين ذاك بعمل بالته ألوان تخص البيئة الفرنسية. حيث قام الفنان فايو رايتي *Fabio Raieti* والفنانين ميشيل وفرانس كلارك *Nichel et France Clerc* برصد كامل لكافة ألوان الطبيعة في فرنسا - على مدار عام كامل - من حيث التغير في ألوان السماء والسحاب وشروق وغروب الشمس وألوان الأنهار وألوان البيئة الزراعية والصخور والثلوج، إلخ. وتم عمل بالته الألوان الطبيعية، التي تتفق وألوان الطبيعة. الى جانب ذلك تم عمل بالته ألوان أخرى تم إطلاق عليها بالته الألوان الصناعية لمجموعة الألوان غير الموجوده في البيئة الفرنسية بصفة خاصة. وتم تحديد الأحياء والمناطق بالمدن التي يتم إستخدام فيها أى البالنتين طبقاً لوظائف المباني وإستعمالات الأراضى، ومؤكداً الإحساس المرغوب بتحقيقه في كل منطقة بذاتها (سكنية - ترفيهية - صناعية - تجارية - إلخ).

وقام المعماريين والمخططين بتحديد مسارات الحركة والفراغات العمرانية التي سوف يتم تجميلها من حيث تصميم أرضياتها وواجهاتها وأضافه العناصر التشكيلية الجمالية على الواجهات وبأرضيات تلك المسارات والمناطق بحيث تكون متفقه مع وظائف الفراغات والمباني ونوعية الفرش العمراني بتلك الفراغات. وقام الفنانين بعمل ماكينات بمقياس رسم 1:200 لهذه الفراغات والمباني المطله عليها وتصميم أفكارهم ومقترحاتهم عليها وتقييمها قبل التنفيذ الذى مولته الحكومة. وفي كثير من الحالات كان التصميم المعماري للمباني جزءاً متكاملًا مع العناصر التشكيلية الجمالية - أى أن عملية التصميم المعماري كانت في نفس وقت عملية التجميل - ولم تكن عملية التجميل بهدف تعويض عيوب التصميم المعماري للمباني. ويجدر الإشارة هنا إلى أن مباني شبكات المرافق من الخزانات مثلاً تم تصميمها بنفس الطريقة التي تجعلها ليست فقط عنصر معماري مرفقي ولكن أيضاً له بعد جمالي في المدينة، كما هو موضح في شكل-3.



شكل-3: مخطط توزيع بالته ألوان المباني بأحياء أحد المدينة الفرنسية الجديدة، وتجميل خزانات المياه، ومناطقها السكنية³⁰.

مما سبق يتضح أن التجربة الفرنسية كانت في إطار دعم سياسي وتمويلي وقانوني وإداري وتم تنفيذها بروح الفريق التخطيطي المتكامل لتحقيق أفضل منظر مرئي للمدينة الفرنسية الجديدة. هذا الحال أدى إلى جذب العديد من العائلات للسكن والعمل بتلك المدن، أى أن عمليات التجميل كانت من أهم محفزات ديناميكيات العمل والسكن للعائلات الفرنسية في سبعينات القرن الماضي. ولكن هذا الحال أظهر في ما بعد نوع من عدم العدالة العمرانية بين المدن الجديدة والمدينة الأم باريس، حيث تركتها

³⁰ - (source: Lefebure Henri, 1976).

العائلات ونزحت الى المدن الجديدة، مما جعل الحكومة تعيد النظر في عمليات تحميل المدينة الأم حتى تتحقق العدالة العمرانية لجمال العمران بين المدينة الأم وتوابعها من المدن الجديدة.

ب- التجربة المصرية:

بدأت حركة عمران المدن الجديدة بمصر في أواخر سبعينات القرن العشرين. وأول مدينة نشأت في تلك الفترة هي مدينة العاشر من رمضان حيث حازت بإهتمام القيادة السياسية بكونها داعما أساسيا لقطاع الصناعة. من الصعب أن يجد الباحث شىء من القصور في مخططاتها العمراني المقترح حين ذاك. المشكلة تكمن في شكل وطابع عمارتها، التي قامت بتنفيذها الدولة لتسكين الطبقات المحدودة ومتوسطة الدخل، وكذلك مباني الخدمات بهذه المدينة. ذلك بخلاف قطع الأراضى التي باعتها الدولة للأسر والمستثمرين الراغبين في البناء في المدينة وإستثمار أموالهم بأي المشروعات الصناعية أو التجارية أو الخدمية بها. كمثل أى مدينة جديدة بمصر، إعتمدت ديناميكيات النمو بمدينة العاشر من رمضان على نوعين من النمو: الأول هو النمو القفزي *growth-in-jump* لمسكن الطبقات المتوسطة ومحدودة الدخل وخدماتهم والثاني هو النمو المرحلي *incremental growth* لمباني العائلات والمستثمرين بأي الأنشطة التجارية والصناعية.

وفي إطار محدودية التمويل الحكومي تم إستخدام نماذج إسكان موحدة، ومن ثم كان هناك عملية تكرار للنموذج الواحد، مما خلق نوع من النسخ غير المرغوب فيه، خاصة وإن الطابع المعماري لتلك النماذج لا يعبر عن هوية المجتمع المصري. هذا الحال ساعد على سرعة النمو ولكن دون دراسة علاقة هذا المنتج العمراني بالهوية.

لقد قام المعماري محمد كامل أبو الفتوح رئيس جهاز تنمية المدينة حين ذاك، في ظلل محدودية التمويل، بمحاولة التغلب على مشكلة تكرار نماذج الإسكان بمجاورات المرحلة الأولى بالمدينة بالتمييز بينهم عن طريق نظام اللون لكل مجموعة سكنية، حيث إختلفت أيضا التشكيلات اللونية لكل عمارة. وقام بتنفيذ ذلك الفنان "محمد نادى" المعين بجهاز المدينة، كما هو موضح بشكل-4. ولم تكن عمليات التنفيذ ممولة من قبل الجهاز حيث كان الجهاز يمد المقاولين بلوحات التلوين لوجهات كل عمارة ويقوم المقاولين بتنفيذها في إطار تكلفة أعمال المقاول، دون إضافة أعباء مالية أخرى على جهاز المدينة. وقام جهاز المدينة أيضا بعمل عدد من المسابقات لتصميم عناصر تشكيلية جمالية بالمدينة ولكن معظمها لم يُنفذ بسبب محدودية التمويل. وبعد مرور حوالى 30 عاما على بداية نمو المدينة ترى تلك المباني بألوانها الباهتة بحيث لا تستطيع أن تميز خطة التلوين الأولى بهم، نظرا لمحدودية الكفاءة الفنية لخامات اللون المستعمل فيهم في مقاومة العوامل الطبيعية خاصة تأثير أشعة الشمس. وتجدر أن نماذج الإسكان التي تم تنفيذها بالمدينة - من منتصف الثمانينات وحتى الآن - لم يتم إتباعها بنفس المنهج وتراها جميعها بتصميم لوني واحد، وذلك مع تغير رؤساء جهاز تنمية المدينة. أما أجزاء المدينة التي يقوم بتنميتها العائلات والمستثمرين فلا تدل أنواع الطابع المنفذ فيهم على وجود أي نظم للتحكم في العمران أو أي بنود توجيهيه لمنظرهم المرئى. ولكن على النقيض تجدر في هذه المدينة مساحات من المناطق الخضراء على جانبي الطرق الرئيسية.



شكل-4: العناصر التشكيلية بمدخل مدينة العاشر من رمضان ونظام تلوين عماراتها السكنية بالمرحلة الأولى

وتجربة العاشر من رمضان، على الرغم أنها لم تستمر، يمكن الخروج منها بخلاصة هامة، أن الحد المطلق لرفاهية المنظر المرئي للمدينة، خاصة بأحياء الطبقة الفقيرة يمكن تحقيقه فقط بإستعمال نظام اللون، وهذا يدعونا الى مراجعة عمليات تلوين واجهات مباني تلك الطبقة المطلة على الشوارع الرئيسية بالمدن، حيث لوحظ أنه في غالب الأحيان يتم إستعمال لون واحد فقط، سواء الأبيض أو الأصفر. تجربة العاشر من رمضان أتمدت على أن تكلفة عمليات تلوين الواجهات لن تتغير بالنسبة لما سوف يدفعه المقاول، ولكن التكلفة كمنت فقط في التصميم الذى قام به جهاز المدينة، ومن ثم فلو قام جهاز التنسيق الحضارى بعمل تصميمات للتشكيلات اللونية لمباني الطبقة الفقيرة يمكن تحقيق الحد المطلق لمنظر عمران تلك المباني في ظل ثبات نفقات التمويل.

بصفة عامة مدينة العاشر من رمضان نشأت في ظل محدودية الموارد المالية ولكن الدعم السياسي كان له أثر إيجابي ملحوظ لدفع عملية تجميل المدينة في مراحلها الأولى، حتى في ظل قلة الإمكانيات المالية، وفي ظل عدم وجود صياغة تنفيذية لبنود قانونية تخص تجميل المدن. ولكن بعد غياب هذا الدعم وتحوله إلى مدن جديدة أخرى أصبحت المدينة بلا دعم على الإطلاق. وهذا الأمر يشير إلى أن عملية الحفز من القيادات السياسية من الممكن أن تولد طاقات دفيئة لدى المجتمع والتي بها من الممكن التغلب على محدودية الإمكانيات المالية وخلق نوع من الشراكات والتنسيق الإيجابي والفعال بين القائمين على التنفيذ والمشرفين عليه، تحت شعار أدب يدفع المصريين بكل فئاتهم وطبقاتهم للعمل والإنتاج في حب مصر.

8- المراجع:

- المقريري، المواضع والأعتبار بذكر الخطط والأثار، المجلد الأول - دار التحرير للطبع والنشر (عن طبعة بولاق) 1270 هجرية.
- سيد التوني، الطابع المعماري و العمران لمناطق التعمير الجديده في مصر، المؤتمر الإقليمي لإتحاد المعماريين، القاهرة، ديسمبر 1983.
- حسام أبو الفتوح، التنمية: بين التخطيط لها وتقييمها، المؤتمر التاسع للمعماريين - دار الأوبرا - القاهرة، 1999.
- صلاح قنصوه، نظرية القيمة في الفكر المعاصر، دار الثقافه للنشر و التوزيع، القاهرة، 1986.
- ليوناردو دافنشى 1490-1519، نظرية التصوير، ترجمة عادل السيوى - مكتبة الأسره - 1999.
- Baross; Pal, Action Planning, I.H.S. Working Paper, Rotterdam, The Netherlands, 1991.
- Davidson; Forbes & Others, Relocation & Resettlement Manual, I.H.S., Rotterdam, The Netherlands, 1993.
- Denhardt; Robert B., Public Administration: An Action Orientation, Brooks/ Cole Publishing Co., California, 1991.

- Hossam Aboufotouh, The Global Ideology and the Architectural Heritage: between vulnerability and empowerment, proceedings of the UIA's IXX World Congress of Architecture on Cities, Grand Bazaar of ArchitectureS, Istanbul, 2005.
- Lefebure Henri, L' Art et la Ville, Sabine Fachard, France 1976
- Kevin Lynch, The view from the road, MIT press, Cambridge, Massachusetts, 1964.
- Osborne; David & Gaebler; Ted, Reinventing Government. How the Entrepreneurial spirit is transforming the public sector, Addison - Wasley Publishing Co., New York, 1992.
- Plato, the Republic, 330 BC, <http://philosophy.eserver.org/plato/republic.txt> (2005).
- Plato, Timaues, 330 BC. <http://philosophy.eserver.org/plato/timaues.txt> (2005).
- Plato, Critias, 360BC, <http://philosophy.eserver.org/plato/critias.txt> (2005).
- Samuleson; P. & Nerd Haus, Economics, fourteenth edition, McGraw-Hill international editions, NY, 1992.
- Thomas More, Utopia, 1516, <http://wiretap.area.com/Gopher/Library/Classic/utopia.txt>
- William Uzgalis, Plato and the Utopia, What makes Plato's Republic utopian or like a utopia, 1997. <http://oregonstate.edu/Dept/philosophy/club/utopia/utopian-visions/uzgalis-lec.html> (2005).
- World Bank, Poverty: World development report, Oxford University press, Oxford, 1991.